الأمم المتحدة

A/63/804

الجمعية العامة

Distr.: General
30 March 2009
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الدورة الثالثة والستون

البند ١٨ من جدول الأعمال

الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٦٢، المعنون ''الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان''، إلى الأمين العام أن يقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا شاملا عن تنفيذ القرار. وفي القرار نفسه، فإن الجمعية، في جملة أمور، ''تهيب بالدول الأعضاء والمنظمات والترتيبات الدولية والإقليمية المساهمة الفعلية، كل في حدود اختصاصه، في عملية تسوية النزاع''.

ويعرض هذا التقرير الردود الواردة من البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقد تولّت مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منذ عام ١٩٩٢، قيادة الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للنزاع في منطقة ناغورنو - كاراباخ على أساس مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتزاماتها وأحكامها.

280409 280409 09-29156 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الرد الوارد من الولايات المتحدة الأمريكية، باسم البلدان الثلاثة المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (الاتحاد الروسي وفرنسا والولايات المتحدة) .. ٣

ثالثا – الردود الواردة من الحكومات ٦

أذربيجان ٦

أرمينيا ٩

إندونيسيا ١١

أوكرانيا ١٢

باكستان ١٣

بيلاروس ١٣

تركيا ١٤

سلوفاكيا ١٤

السودان ١٥

كازاخستان ١٥

ماليزيا ١٦

المكسيك ١٦

رابعا – الرد الوارد من رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (فنلندا) ١٧

أولاً – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٣/٦٢، المعنون ”الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان“، إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار.

٢ – وعملا بذلك الطلب، دعا وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بالنيابة عن الأمين العام، في مذكرتين شفويتين مؤرختين ١٥ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقتئذ إلى تقديم أي معلومات قد يرغبون في تقديمها للإسهام في إعداد تقريره.

٣ – ويعرض هذا التقرير الردود الواردة حتى ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ من البلدان الثلاثة المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (الاتحاد الروسي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) ورئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠٠٨ (فنلندا). وستصدر الردود التي ترد بعد ذلك التاريخ كإضافات لهذا التقرير.

ثانيا – الرد الوارد من الولايات المتحدة الأمريكية، باسم البلدان الثلاثة المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (الاتحاد الروسي وفرنسا والولايات المتحدة)

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨]

١ – كما ذكرنا في تعليلنا للتصويت على قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٢ في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، كانت بلداننا الثلاثة قد اقترحت بصورة مشتركة على الطرفين مجموعة من المبادئ الأساسية للتسوية السلمية للتراعات وذلك على هامش اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مدريد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتستند تلك المبادئ الأساسية إلى أحكام وثيقة هلسنكي النهائية، بما في ذلك تلك الأحكام المتصلة بالإحجام عن التهديد باستخدام القوة والسلامة الإقليمية للدول، والحقوق المتكافئة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها. ويضم الاقتراح الذي أُحيل إلى الجانبين في مدريد مجموعة متوازنة من المبادئ التي كانت في ذلك الحين، ولا تزال حاليا، قيد التفاوض. وقد رأت بلداننا أن القرار ٢٤٣/٦٢ يدعو بصورة انتقائية إلى بعض تلك المبادئ دون غيرها، ودون مراعاة اقتراح الرؤساء المتشاركين في رئاسة مجموعة مينسك بما فيه من توازن بكامله. وقد

أجبر هذا الافتقار إلى التوازن بلداننا، للأسف الشديد، على التصويت ضد القرار. ومع ذلك فقد أكدنا في تعليلنا للتصويت، ونؤكد كذلك اليوم، تأييدنا للسلامة الإقليمية لأذربيجان. ونحن لا نزال على اقتناع اليوم بأن أجدى سبيل بالنسبة لأذربيجان لتأمين سلامتها الإقليمية هو مواصلة مناقشاتها البناءة بشكل متزايد مع أرمينيا لوضع الصيغة النهائية للمبادئ الأساسية التي اقترحتها بلداننا على الطرفين في مدريد، ولكي تضع بذلك إطارا لتسوية شاملة تضم أيضا بطريقة مقبولة للطرفين مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ عدم استخدام القوة.

٢ - وفي الختام، نحن نشير إلى أنه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قام رئيس أذربيجان، إلى جانب رئيس أرمينيا ورئيس الاتحاد الروسي، بتوقيع إعلان مشترك في موسكو أعادوا فيه التأكيد على ”أهمية مواصلة جهود الوساطة التي يبذلها رؤساء مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق باجتماعاتهم مع الطرفين في مدريد في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ والمناقشات اللاحقة بهدف زيادة بلورة المبادئ الأساسية لتسوية سياسية“.

٣ - وبالإضافة إلى ذلك قدمت البلدان الثلاثة المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا البيان التالي الموجّه إلى المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تعرض فيه أنشطتها المتصلة بتسوية النزاع في ناغورنو - كاراباخ أثناء العام الماضي:

”خلال العام الماضي، ومنذ بياننا السابق المقدّم إلى المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقعت أحداث هامة في منطقة جنوب القوقاز ككل وفي أرمينيا وأذربيجان على وجه الخصوص. ولقد أثّرت هذه الأحداث على عملية تسوية النزاع في ناغورنو - كاراباخ فضلاً عن أنشطة الوساطة التي يقوم بها رؤساء مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نقوم، بشكل منتظم، وعادة كل ثلاثة أشهر، بإبلاغ أعضاء مجموعة مينسك بشأن حالة عملية التسوية فضلا عن مسار وخطط عملنا المشترك. ولقد تلقينا منهم باستمرار دعما مشجعا ومشورة قيّمة، وهو الأمر الذي نعرب بشأنه لزملائنا في مجموعة مينسك عن خالص امتناننا.

”وعند النظر إلى أنشطتنا أثناء العام الماضي، حسب ترتيبها الزمني، فإن المناسبة الهامة الأولى التي نذكرها هي قيام وزيري خارجية روسيا وفرنسا ووكيل وزارة خارجية الولايات المتحدة بعرض اقتراحات البلدان الثلاثة المتشاركة في رئاسة

مجموعة مينسك بشأن المبادئ الأساسية لتسوية النزاع في ناغورنو – كاراباخ على وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان قبل افتتاح المؤتمر الوزاري في مدريد.

”وتجري الإشارة عموما الآن إلى هذه الاقتراحات الرسمية المقدمة من رؤساء مجموعة مينسك باسم ’وثيقة مدريد‘، ولقد أوضح رؤساء مجموعة مينسك منذ البداية، أن هذه الوثيقة ليست إنذارا نهائيا، وأن أحكامها لا تمثل ’الوصايا العشر‘، بل هي صياغة لمبادئ أساسية، تم الاتفاق عليها بصورة أولية، أو مشاريع نسخ لمبادئ أساسية يوجد لدى الطرفين قدر من التفاهم المشترك على الأقل بشأنها، وأخيرا، اقتراحات رؤساء مجموعة مينسك بشأن بضعة فحسب من المبادئ الأساسية، التي يختلف بشأنها الجانبان أشد الاختلاف والتي لم يتسن الاتفاق بصددها حتى الآن.

”واليوم، وبعد مرور سنة على عرض وثيقة مدريد على الطرفين، فإن رؤساء مجموعة مينسك على اقتناع بأن هذا التحرك قد أتاح تحويل المبادئ الأساسية لتسوية النزاع في ناغورنو – كاراباخ من مجموعة من نقاط التحدّث العاملة إلى اقتراح رسمي من الوسطاء، وهو اقتراح موجود لدى الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نعتقد أن العرض الرسمي لهذا الاقتراح كان ضرورة مطلقة. فهو يكفل الأساس للمفاوضات في المستقبل، الذي تم التوصل إليه أثناء السنوات الثلاث ونصف السنة الأخيرة ومرّ باختبار عسير في عام ٢٠٠٨، وخاصة في الفترة ما بين الانتخابات الرئاسية في أرمينيا في شباط/فبراير وفي أذربيجان في تشرين الأول/أكتوبر.

”وفي الفترة ١٤-١٨ كانون الثاني/يناير، قامت مجموعتنا الثلاثية برحلة مكوكية إلى المنطقة، زارت فيها كل عاصمة مرتين. وتلقينا تعليقات كتابية وشفوية من الطرفين بشأن وثيقة مدريد، ودلّلت هذه التعليقات على المحاولات الأولى لإجراء تنقيح جوهري لمجموعة متوازنة من المبادئ الأساسية لتسوية النزاع في ناغورنو – كاراباخ.

”وتُوجت هذه المحاولات في آذار/مارس بعرض أذربيجان مشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة دعا بصورة انتقائية إلى بعض تلك المبادئ دون غيرها، ودون أي مراعاة لاقتراح البلدان المتشاركة في مجموعة مينسك بما فيه من توازن بكامله. وبسبب هذا النهج الانتقائي، اعترضت البلدان الثلاثة المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك على مشروع القرار الأحادي الجانب هذا وصوّتت ضده.

”وبالتوازي مع ذلك، كان علينا أن نتعامل مع تدهور خطير في الحالة على طول خط التماس، حيث وقعت اشتباكات خطيرة في أوائل شهر آذار/مارس. وسيعرض الممثل الشخصي للرئيس الحالي السفير أ. كاسبرزيك، الذي نحافظ على اتصال وثيق معه، مزيدا من التفاصيل بهذا الشأن في تقريره، الذي سيصدر بعد تقريرنا.

”وعقب اجتماعات عديدة مع الجانبين، في آذار/مارس ونيسان/أبريل، بما في ذلك مع الرئيس علييف والرئيس المنتخب مؤخرا سركيسيان، تمكّن رؤساء مجموعة مينسك من تنظيم أول اجتماع في سان بطرسبرغ بين وزيري الخارجية بعد تعيين وزير الخارجية الأرميني الجديد، السيد نالباندیان.

”ولقد مهّد هذا الاجتماع السبيل لاستئناف المباحثات، بعد توقّف دام سنة في تنظيم اجتماعات قمة ثنائية، وذلك بعقد اجتماع في سان بطرسبرغ بين الرئيس علييف والرئيس سركيسيان في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

ثالثا – الردود الواردة من الحكومات

أذربيجان[١]

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨]

١ – تود جمهورية أذربيجان أن تشدد على أن الجمعية العامة أعادت التأكيد في قرارها ٢٤٣/٦٢ على استمرار احترام وتأييد الجمعية لسيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية، ودعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تعزيز دعمها من أجل تسوية النزاع في منطقة ناغورنو – كاراباخ التابعة لجمهورية أذربيجان وحولها على أساس السلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان داخل حدودها المعترف بها دولياً. وتود أذربيجان، في هذا

(١) إضافة إلى المواد الواردة في هذا التقرير، قدمت حكومة أذربيجان إلى الأمين العام الوثائق التالية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨: رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة ومرفقها الذي يتضمن تقريراً بعنوان: ”الاحتلال العسكري لأراضي أذربيجان: تقييم قانوني“ (A/62/491–S/2007/615)؛ ورسالة مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، تتضمن وثيقة بعنوان: ”دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لموقف أذربيجان بشأن النزاع القائم داخل منطقة ناغورنو – كاراباخ التابعة لأذربيجان وحولها“ (A/63/730-S/2009/103).

الصدد، أن توجه الانتباه إلى البيانات الرسمية المرفقة وإلى الدعم الذي قدمته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتسوية النزاع على أساس سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية[٢].

٢ - وفي الاجتماع الأخير الذي عقده رؤساء كل من أرمينيا وأذربيجان والاتحاد الروسي في موسكو في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وقع الرؤساء إعلاناً يفيد بأن ''تسوية النزاع يجب أن تستند إلى معايير القانون الدولي ومبادئه وإلى القرارات والوثائق المعتمدة في هذا الإطار''، وهذا يتضمن أيضاً القرار ٢٤٣/٦٢، وبالتالي يتعين اعتباره أيضاً دعامة لتسوية النزاع على أساس سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية.

٣ - وقد طالبت الجمعية العامة بانسحاب جميع القوات الأرمينية من جميع الأراضي المحتلة في جمهورية أذربيجان. وتود أذربيجان، في هذا الصدد، أن تشير إلى الفقرة ١ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٨٢٢ (١٩٩٣)؛ والفقرة ٣ من القرار ٨٥٣ (١٩٩٣)؛ والفقرة ٥ من القرار ٨٧٤ (١٩٩٣)؛ والفقرة ٤ من القرار ٨٨٤ (١٩٩٣)؛ التي تطالب بانسحاب جميع القوات المحتلة انسحاباً فورياً من الأراضي المحتلة في أذربيجان، وتذكّر بأن جمهورية أرمينيا لا تزال تتجاهل أحكام قرار الجمعية العامة المذكور.

٤ - وأكدت الجمعية من جديد حق السكان المبعدين من الأراضي المحتلة لجمهورية أذربيجان، غير القابل للتصرف في العودة السالمة والكريمة إلى ديارهم، وأكدت على ضرورة تهيئة الظروف الملائمة لتلك العودة، بما في ذلك الإصلاح الشامل للأراضي المتضررة من النزاع. وتأييد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإعمال حقهم في العودة، وإعادة الحالة الديمغرافية التي كانت سائدة قبل النزاع سيسمحان للطائفتين الأذربيجانية والأرمينية في منطقة ناغورنو - كاراباخ بالمشاركة على قدم المساواة في عملية إرساء نظام حكم ذاتي ديمقراطي فعلي في هذه المنطقة ضمن جمهورية أذربيجان.

٥ - ومع ذلك، فإن أذربيجان تود أن توجه الانتباه إلى واقع المستوطنات غير القانونية التي أقامتها جمهورية أرمينيا في الأراضي الأذربيجانية المحتلة، وكانت أذربيجان قد أثارت هذه المسألة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤. وتناولت الجمعية هذه المسألة على نحو شامل ودعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى الأراضي الأذربيجانية المحتلة. ولكن أرمينيا، للأسف، تتجاهل مشاعر القلق التي أعربت عنها الجمعية العامة وتوصيات بعثة تقصي الحقائق.

---

(٢) الوثيقة المعنونة: ''دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لموقف أذربيجان بشأن النزاع القائم داخل منطقة ناغورنو - كاراباخ التابعة لأذربيجان وحولها'' (انظر A/63/730-S/2009/103، المرفق).

٦ - وتنص الفقرة ٥ من القرار على أنه يتعين على الدول الأعضاء ألا تعترف بشرعية الوضع الناجم عن احتلال أراضي جمهورية أذربيجان، وألا تقدم أي عون أو مساعدة للحفاظ على ذلك الوضع. وتعوّل حكومة أذربيجان على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمنع أي محاولات لتوطيد نتائج احتلال أراضي أذربيجان.

٧ - وإصدار الأمين العام تقريراً يعكس بصورة سليمة الأساس المبدئي لتسوية النزاع حسبما تنص عليه وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن المذكورة أعلاه، ويعيد التأكيد على دعم الدول الأعضاء للأمم المتحدة للسلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان ولعودة السكان الأذربيجانيين إلى منطقة ناغورنو - كاراباخ وإلى أراضي أذربيجان الأخرى، كما هو جلي في الوثائق المرفقة بهذه الرسالة[1]، سيكون إسهاماً سليماً لحشد دعم قوي وقاطع من المجتمع الدولي لتسوية هذا النزاع، كما سيقنع أرمينيا بالتصرف بطريقة بناءة في عملية تسوية النزاع بهدف تحقيق الاستقرار والازدهار لجنوب القوقاز.

٨ - وما فتئت جمهورية أذربيجان ملتزمة بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع في منطقة ناغورنو - كاراباخ التابعة لأذربيجان والمناطق المحيطة بها. و لم تثمر بعد جهود الوساطة التي تبذل منذ زمن طويل في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا تزال أذربيجان ملتزمة بتحقيق تسوية سلمية للنزاع وبطريقة بناءة. وتهدف استراتيجية حكومة أذربيجان إلى تحرير جميع الأراضي المحتلة، وإعادة السكان الذين شردوا بالقوة إلى ديارهم، وإقامة سلام واستقرار دائمين في منطقة ناغورنو - كاراباخ التابعة لأذربيجان وكذلك في سائر مناطق جنوب القوقاز.

٩ - أما الهدف النهائي لعملية التسوية فهو صياغة وتحديد نموذج وإطار قانوني لوضع منطقة ناغورنو - كاراباخ داخل أذربيجان. ولكن أذربيجان تؤمن بأن عملية تحديد أي وضع لهذه المنطقة يجب أن تجري في ظروف سلمية عادية وأن يشارك فيها جميع سكان المنطقة، ولا سيما الطائفتان الأرمينية والأذربيجانية، مشاركة مباشرة وتامة ومتكافئة، وبالتفاعل البناء مع حكومة أذربيجان حصرياً في إطار عملية قانونية وديمقراطية. ويجب اتخاذ عدد من الخطوات الهامة لبلوغ المرحلة التي يمكن فيها للطرفين المعنيين بدء النظر في وضع الحكم الذاتي لمنطقة ناغورنو - كاراباخ ضمن أذربيجان. فيجب أولاً إزالة عنصر الاحتلال العسكري من سياق تسوية النزاع. إذ يمكن للتأخير في إعادة الأراضي، الذي لا توجد أسباب جوهرية حقيقية تبرره، أن يعقّد عملية التسوية التي تتسم أصلاً بالصعوبة.

١٠ - وثانياً، يجب العودة إلى الوضع الديمغرافي الذي كان سائداً في المنطقة قبل نشوب النزاع. فمن الواضح أن وضع المنطقة لا يمكن تحديده إلا عن طريق المشاركة المباشرة من

جانب الطائفتين الأذربيجانية والأرمينية على السواء، متعايشتين جنباً إلى جنب في ناغورنو – كاراباخ. وثالثاً، وبانتظار صياغة الوضع القانوني الجديد للحكم الذاتي لمنطقة ناغورنو – كاراباخ، يجب إقامة نظام التفاعل بين السلطات المركزية الأذربيجانية والسلطات المحلية للطائفة الأرمينية.

١١ – وإعادة تأهيل المنطقة وتنميتها اقتصادياً هما عنصر هام آخر. وهذه الخطوة أساسية بالنسبة لعملية إعادة الحياة الطبيعية للطائفتين وعودة التعايش السلمي والتعاون بينهما. ويجب أن يتضمن ذلك إعادة وتنمية الروابط الاقتصادية بين الطائفتين وكذلك بين السلطات المركزية الأذربيجانية ومنطقة ناغورنو – كاراباخ، وإعادة جميع قنوات الاتصال وفتحها أمام استخدام الطرفين وفي كلا الاتجاهين، بما في ذلك طريق لاتشين. ويستتبع العنصر الخامس تعاون الطائفتين في المجال الإنساني، بما في ذلك تنفيذ البرامج الخاصة المتعلقة بالتعليم والتسامح.

١٢ – وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام الذي يجب توقيعه بين أرمينيا وأذربيجان، فسوف تكفله الالتزامات التي تعهد بها كل من الطرفين بموجب الاتفاق، والضمانات الدولية ذات الصلة.

١٣ – ولا يمكن تسوية النزاع إلا على أساس احترام السلامة الإقليمية لأذربيجان وحرمة حدودها المعترف بها دولياً، والتعايش السلمي بين الطائفتين الأرمينية والأذربيجانية في منطقة ناغورنو – كاراباخ مع تمتعهما بثمار الديمقراطية والازدهار تمتعاً كاملاً وعلى قدم المساواة.

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨]

١ – إن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومن بينها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لم تؤيد القرار. وصوتت الدول المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – الاتحاد الروسي وفرنسا والولايات المتحدة، والوسطاء في تسوية النزاع في ناغورنو – كاراباخ ضد مبادرة أذربيجان. وقد شدد وفد الولايات المتحدة، متحدثاً باسم البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك على أن ”مشروع القرار يدعو بصورة انتقائية إلى بعض (تلك) المبادئ دون غيرها، ودون مراعاة اقتراح البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك بما فيه من توازن بكامله“.

٢ - ولم يؤد اعتماد الجمعية العامة للقرار إلى إعاقة عملية التفاوض السلمية لتسوية نزاع ناغورنو - كاراباخ فحسب، بل نتجت عنه أيضاً عواقب مدمرة مما زاد من تعزيز أذربيجان لسياستها الطويلة الأمد ذات النزعة الحربية. وقد حاولت أذربيجان تجاهل الإطار التفاوضي القائم واقتراحات مدريد التي تقدم بها الرؤساء الثلاثة المتشاركون في رئاسة مجموعة مينسك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وفرض استخدام قرار الجمعية العامة كأساس للتفاوض من أجل تسوية نزاع ناغورنو - كاراباخ. وشلّت محاولة أذربيجان تلك عملية التفاوض برمتها.

٣ - والاتفاق على قبول مبادئ مدريد كأساس للتفاوض لم يتم التوصل إليه إلا في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أثناء اجتماع سان بطرسبرغ الذي جمع رئيسي أرمينيا وأذربيجان. وأوعز الرئيسان، عقب هذا الاتفاق، لوزيري خارجية البلدين بمواصلة المفاوضات استناداً إلى مقترحات مدريد بهدف زيادة التقريب بين موقفي الطرفين.

٤ - وعلى الرغم من ذلك، واصلت أذربيجان، عقب اجتماع سان بطرسبرغ وحتى إجراء الانتخابات الرئاسية فيها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، اتباع سياستها ذات النزعة الحربية على أعلى المستويات.

٥ - ثم جاءت مفاوضات ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في موسكو، بمبادرة من رئيس الاتحاد الروسي بوصفه رئيس دولة متشاركة في رئاسة مجموعة مينسك، وتوقيع رؤساء أرمينيا وأذربيجان والاتحاد الروسي على الإعلان المتعلق بنزاع ناغورنو - كاراباخ، ليعطيا زخماً جديداً لعملية السلام. ولاقت المبادرة ترحيباً ودعماً من جانب رؤساء المجموعة المتشاركين الثلاثة.

٦ - وأهم أحكام الإعلان هي ما يلي:

- إيجاد تسوية سياسية لنزاع ناغورنو - كاراباخ؛
- تسوية نزاع ناغورنو - كاراباخ استناداً إلى معايير القانون الدولي ومبادئه؛
- التأكيد من جديد على مواصلة جهود الوساطة التي يقوم بها رؤساء مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛
- مواصلة المفاوضات استناداً إلى اقتراحات مدريد؛
- التوصل إلى تسوية سلمية مقرونة بضمانات دولية؛
- تهيئة الظروف المواتية لتنفيذ تدابير بناء الثقة.

٧ - وكان التوقيع على الإعلان خطوة إيجابية نحو إحياء عملية التسوية السلمية لنزاع ناغورنو - كاراباخ. بيد أن أذربيجان لم تكتف بمواصلة سياستها ذات النزعة الحربية، بل فسرت أيضاً أحكام الإعلان تفسيراً مغلوطاً. وإشارة أذربيجان، بوجه خاص، إلى أن التسوية السلمية لا تمنعها من استخدام القوة، وتعليقاتها المشوهة على إعلان موسكو، وسعيها إلى تجاهل أحكام الإعلان الثابتة فيه، يعيق سير عملية التفاوض وتقدمها بكفاءة.

٨ - ولهذا، فإن أي محاولة من جانب أذربيجان لإعاقة عملية التفاوض ستعرّض للخطر التسوية السلمية والشاملة لنزاع ناغورنو - كاراباخ. فهذه العملية تتطلب اتباع نُهُج مهنية ومستنيرة جداً، ولا يمكن حسمها عن طريق التصويت في مختلف المحافل.

٩- وأرمينيا على ثقة من أنه في حالة استمرار عمل الأطراف بالروح التي سادت في اجتماع موسكو وإظهارها إرادة سياسية، فإنها ستحقق تقدماً نحو تسوية نزاع ناغورنو - كاراباخ.

إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩]

١ - تؤيد حكومة جمهورية إندونيسيا قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٢ من منطلق كونه يعيد تأكيد المقاصد والمبادئ ذات الصلة التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة في التعامل مع النزاع في إقليم ناغورنو - كاراباخ والمناطق المحيطة به، وبخاصة مبدأ احترام السلامة الإقليمية للدول الأعضاء وحرمة حدودها المعترف بها دوليا.

٢ - وتدعو إندونيسيا إلى تسوية سلمية للنزاع، وترى أن تنفيذ القرار المذكور سيسهم في دعم وتكثيف الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية ودائمة يقبلها الجانبان وتتماشى مع قواعد القانون الدولي ومبادئه.

٣ - وفي هذا الصدد، تواصل إندونيسيا دعم جهود الوساطة الدولية المبذولة في إطار مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك المشاورات الثنائية بين الطرفين. وتحث إندونيسيا كلا الطرفين على تذليل العقبات التي تقف في طريق عملية السلام.

٤ - وتؤيد إندونيسيا أيضا موقف منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن هذه القضية.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨]

١ - لم يتغير موقف أوكرانيا إزاء نزاع ناغورنو - كاراباخ. فقد كنا وما زلنا ندعو دوما إلى التعجيل بتسويته سلميا على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئه المعترف بها عالميا، وسيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وحرمة الحدود المعترف بها دوليا. ونؤمن بأن القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ينبغي احترامها وتنفيذها على النحو الواجب.

٢ - ويرى الجانب الأوكراني أنه رغم الاختلافات الشديدة في موقفي الطرفين المتنازعين، فإن عملية التفاوض ستستمر بمساعدة من مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وستنجح في تحقيق سلام نهائي في هذه المنطقة.

٣ - وتعتبر أوكرانيا الإعلان الذي اعتمده رؤساء الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا، في موسكو في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، خطوة إيجابية لتخفيف حدة التوتر وتشجيع الاستقرار في المنطقة.

٤ - وقد أتاح العمل الذي قام به رؤساء مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تعزيزا للحوار البناء، توقيع أول إعلان على الإطلاق بشأن عملية السلام في ناغورنو - كاراباخ.

٥ - وتعارض أوكرانيا بشكل قاطع أي محاولة لاستخدام سيناريو حل أزمة كوسوفو كسابقة لتسوية النزاعات المجمدة الأخرى، بما في ذلك النزاع في ناغورنو - كاراباخ.

٦ - وفي إطار مجموعة جوام (مجموعة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا)، ناقش وزراء الخارجية المسائل المتعلقة بالتعاون السياسي في اجتماع المجلس الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وأعرب الوزراء عن ضرورة تكثيف الجهود الدولية لتسوية النزاعات الطويلة الأمد في منطقة جوام، مع احترام مبدأي سيادة الدول والسلامة الإقليمية للدول ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨]

تؤيد باكستان جميع الجهود المبذولة لتنفيذ هذا القرار بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع عن طريق المفاوضات وفقا لقواعد القانون الدولي ومبادئه.

بيلاروس

[الأصل: بالروسية]
[١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨]

١ - إن جمهورية بيلاروس مهتمة بالتوصل إلى تسوية سلمية لنزاع ناغورنو - كاراباخ، ودأبت على تأييد جهود رؤساء مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بهذه المسألة.

٢ - وترحب بيلاروس بتوقيع إعلان ناغورنو - كاراباخ أثناء الاجتماع الذي عقده في موسكو في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ رئيس الاتحاد الروسي، السيد ميدفديف، ورئيس جمهورية أذربيجان، السيد إ. علييف، ورئيس جمهورية أرمينيا، السيد س. سركيسيان. وتأمل بيلاروس في زيادة تعزيز هذا الزخم الإيجابي في المستقبل القريب وأن يتوصل الطرفان إلى حل مقبول منهما لما تبقى من خلافات بينهما.

٣ - وتهيب بيلاروس بالجانبين الأذربيجاني والأرميني أن يواصلا إجراء مفاوضات مباشرة على جميع المستويات، بما في ذلك إجراء اتصالات بين وزيري الخارجية وعقد اجتماعات مباشرة بين الرئيسين.

٤ - وتؤكد بيلاروس مجددا استعدادها لأن تبذل كل الجهود اللازمة لدفع عملية السلام إلى الأمام، ولأن تعقد مؤتمرا في مينسك، وفقا لقرارات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا/منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨]

١ - ترى تركيا، باعتبارها أحد البلدان المجاورة للمنطقة وأحد أعضاء مجموعة مينسك، أن نزاع ناغورنو - كاراباخ يشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام والاستقرار في منطقة جنوب القوقاز، وتدعو إلى ضرورة أن يستند أي حل للنزاع إلى السلامة الإقليمية لأذربيجان.

٢ - فاحتلال أرمينيا لـ ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، وكذلك قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٢، لا يمكن تبريره ولا يمكن استمراره إلى ما لا نهاية.

٣ - وتعمد تركيا، تماشيا مع التزامها بالتأييد الكامل للسلامة الإقليمية لأذربيجان وللقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وعن منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى عدم السماح لأي مسؤول تركي أو منظمة غير حكومية أو مؤسسة تجارية تركية بالقيام بأي نشاط في أراضي أذربيجان المحتلة. وفي هذا السياق، فقد حرصت تركيا على أن تكون جميع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية التركية على دراية تامة بهذه المسألة. ونتيجة لذلك، لم تنخرط حتى الآن أي منظمة غير حكومية أو مؤسسة تجارية تركية في أي نشاط اقتصادي أو سياسي أو إنساني في الأراضي المحتلة.

سلوفاكيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨]

١ - وفقا للفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٢ بشأن الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان، فإن الجمهورية السلوفاكية تدعم مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها إطارا شرعيا لحل الأزمة القائمة في منطقة ناغورنو - كاراباخ المتنازع عليها.

٢ - ووفقا للفقرة ٧ من القرار، فإن الجمهورية السلوفاكية تسعى، من جانبها، إلى الإسهام في تسوية النزاع عن طريق الدبلوماسية النشطة، كما يظهر من خلال الزيارات

الرسمية التي قام بها وزير خارجية الجمهورية السلوفاكية إلى البلدين المتنازعين، أي أرمينيا وأذربيجان، في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وهذا يثبت أن موقف الجمهورية السلوفاكية إزاء بلدان جنوب القوقاز ظل متوازنا على النحو المطلوب.

السودان

[الأصل: بالعربية]
[١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨]

إن حكومة السودان ملتزمة بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٢ المعنون ''الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان'' الذي صوتت لصالحه بتاريخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، و لم تعترف بشرعية الوضع الناجم عن احتلال أراضي جمهورية أذربيجان، و لم تقدم أي عون أو مساعدة للحفاظ على ذلك الوضع. كما تعرب حكومة جمهورية السودان عن تأييدها لجهود الوساطة الدولية، لا سيما جهود رؤساء مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى تسوية النزاع بالوسائل السلمية وفقا لمعايير القانون الدولي ومبادئه، وتقر بضرورة تكثيف الجهود من أجل تحقيق سلام دائم ومستمر طبقا للأحكام المنصوص عليها أعلاه.

كازاخستان

[الأصل: بالروسية]
[٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩]

١ - تدعو جمهورية كازاخستان إلى تسوية النزاعات الإقليمية والدولية، بما فيها مشكلة ناغورنو - كاراباخ، بالوسائل السلمية دون غيرها. وتؤيد أيضا التدابير التي تُتخذ لحل النزاعات تماشيا مع قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة وفي إطار مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٢ - وتأمل كازاخستان أن يستمر السعي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة، وتشاطر المجتمع الدولي انشغاله بشأن تسوية مشكلة ناغورنو - كاراباخ، وتدين أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول يؤدي إلى زيادة حدة التوترات أو زيادة عدد اللاجئين والمشردين أو تعقيد الحالة الإنسانية أو تهديد السلامة الإقليمية والاستقلال والأمن والاستقرار لدول ذات سيادة.

ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨]

١ - ما زالت ماليزيا ثابتة على موقفها الداعم لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها المعبر عنها في الميثاق. وما زالت ثابتة كذلك على تقيدها بالمقررات والقرارات الصادرة عن مختلف الأجهزة التابعة للأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة، وهي جهاز الأمم المتحدة الرئيسي للتداول ووضع السياسات الذي يضم جميع أعضائها.

٢ - وقد اضطلعت ماليزيا أثناء ترأسها مؤتمر القمة الإسلامي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، باسم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وبدعم وتعاون من الأمانة العامة للمنظمة، بدور ريادي في التعامل مع الحالة القائمة في أراضي أذربيجان المحتلة. وما زال موقف المنظمة ثابتا إزاء هذه القضية، كما ورد وصفه في قرارها رقم ١٠/١٢ - س (ق إ) المعنون ''عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان'' الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي في دورته العاشرة التي عُقدت في بوتراجايا بماليزيا يومي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٣ - وتؤيد ماليزيا جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان بشأن قضية ناغورنو - كاراباخ، وهي جهود يجب مواصلتها وفق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتؤيد ماليزيا كذلك الجهود التي تبذلها في هذا الشأن، بصفة خاصة، أرمينيا وأذربيجان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتأمل ماليزيا أن يتمكن الطرفان من حل النزاع عن طريق المفاوضات، آخذيْن في الاعتبار المتطلبات المنصوص عليها في الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٢.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩]

تحبّذ المكسيك أن تُحل هذه المسألة عن طريق الحوار والقنوات الإقليمية القائمة، وذلك بموافقة جميع الأطراف المعنية.

رابعا – الرد الوارد من رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠٠٨ (فنلندا)[٣]

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨]

التطورات التي شهدتها عملية السلام في ناغورنو – كاراباخ

١ – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧: اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عُقد في مدريد

١ – قبل افتتاح اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عُقد في مدريد في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، قدم رسميا كل من وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرجي لافروف، ووزير الخارجية الفرنسية، برنار كوشنر، ووكيل وزارة خارجية الولايات المتحدة، نيكولاس بيرنز، الذين يمثلون البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مجموعة من ”المبادئ الأساسية للتسوية السلمية لنزاع ناغورنو – كاراباخ“ إلى وزيري خارجية أذربيجان وأرمينيا من أجل إحالتها إلى رئيسي بلديهما.

٢ – وقد جسدت وثيقة المبادئ الأساسية كل ما تحقق من تقدم خلال المفاوضات التي أجريت تدريجيا بين الجانبين على مدى ثلاث سنوات (ما يسمى عملية براغ)، وذلك بمشاركة منتظمة من رئيسي البلدين. وأقر الجانبان خلال هذه المفاوضات بأنهما تمكنا من تقليص أغلبية الخلافات بينهما بشأن المفهوم العام لاتفاق سلام شامل يعقد بينهما في المستقبل، وتجري صياغته بعد أن يوافق الرئيسان على المبادئ الأساسية.

٢ – آذار/مارس ٢٠٠٨: تصاعد التوتر على طول خط التماس

٣ – أدى اشتباك خطير على طول خط التماس في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، أسفر عن وقوع عدد من الضحايا، إلى زيادة حدة التوترات، ولم يسهم في تهيئة جو موات لتحقيق التقدم فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية. ومما زاد الطين بلة الوضع السياسي المعقد الذي شهدته أرمينيا في أعقاب الانتخابات الرئاسية في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

---

(٣) سبق تعميم ”إعلان موسكو“، الذي كان مرفقا أيضا بهذا الرد، باعتباره وثيقة من وثائق الجمعية العامة (انظر A/63/527).

٤ - وبعد أحداث ٤ آذار/مارس، دعت البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك الطرفين إلى إعادة إحلال الثقة على طول خط التماس وإلى التقيد التام بأحكام ''الترتيب المتعلق بتوطيد وقف النار في نزاع ناغورنو - كاراباخ'' المبرم في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٥. وعقد ممثل الولايات المتحدة المتشارك في رئاسة المجموعة، ماثيو بريزا، والممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السفير أندريه كاسبرزيك، بالنيابة عن الوسطاء الثلاثة، اجتماعا مع الجانبين من أجل تهدئة الأزمة.

٥ - وجاءت الخسارة في الأرواح لتؤكد حاجة الطرفين الماسة إلى مضاعفة جهودهما للموافقة على المبادئ الأساسية، والشروع في أقرب وقت ممكن في عملية صياغة اتفاق سلام على أساسها.

٣ - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٢/٢٤٣

٦ - في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، عُرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمبادرة من أذربيجان، مشروع قرار في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان'' للتصويت عليه. واعتمد القرار ٦٢/٢٤٣ بأغلبية ٣٩ صوتا مقابل ٧ أصوات، وامتناع ١٠٠ عضو عن التصويت.

٧ - وأشارت البلدان الثلاثة المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك، في بيان تعليلي قبل التصويت، إلى مجموعة المبادئ الأساسية التي عرضت رسميا على الطرفين في مدريد. وذكرت أن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة لم يتضمن إلا بعض تلك المبادئ دون غيرها، ودون أي مراعاة لاقتراح البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك بما فيه من توازن بكامله. وبسبب هذا النهج الانتقائي، عارضت تلك البلدان مشروع القرار المقدم من جانب واحد. بيد أنها أكدت معا أن الموقف الذي اتخذته، رغم تصويتها ضد مشروع القرار، ينبغي ألا يفسر على أنه تصويت ضد السلامة الإقليمية لأذربيجان، بل على أنه تصويت ضد اقتراح انفرادي لتسوية النزاع.

٨ - وكان القرار الذي اتخذته الجمعية العامة هو أيضا الموضوع الرئيسي للمناقشة التي جرت خلال اجتماع ممثلي البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك مع وزير خارجية أرمينيا، فارتان أوسكانيان، في فيينا في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، ومع وزير خارجية أذربيجان، إلمر ماماديأروف، في باريس في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨. وحث ممثلو البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك، مع إحاطتهم علما مع الارتياح بتأكيد وزيري الخارجية على ضرورة مواصلة المفاوضات، الجانبين على الامتناع عن الأفعال الانفرادية والمتطرفة على أرض الواقع، وعلى طاولة التفاوض، وفي خطبهما العامة.

٤ - نيسان/أبريل ٢٠٠٨: اجتماع بوخارست

٩ - عقد ممثلو البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك، على هامش مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في بوخارست في الفترة من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، اجتماعات مستقلة مع رئيس أذربيجان، إلهام علييف، ورئيس أرمينيا المنتخب، سيرج سركيسيان. وتبادل الرئيسان مع ممثلي البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك وجهات النظر بشأن سبل الحد من الخلافات بين الجانبين والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المبادئ الأساسية. وأكد ممثلو البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك من جديد رأيهم الذي كونوه منذ فترة طويلة، وهو أن التوصل إلى حل سلمي للنزاع سيتطلب التفاوض على حل توفيقي سياسي بشأن الوضع النهائي لناغورنو - كاراباخ، في انتظار موافقة سكانها على ذلك في المستقبل. واتفق الزعيمان وممثلو البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك على مواصلة المفاوضات استنادا إلى الأساس القائم، وزيادة توضيح الاقتراح المعروض، واتخاذ تدابير إضافية لدفع عملية السلام إلى الأمام.

١٠ - وعين سيرج سركيسيان، إثر توليه منصب الرئيس في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، إدوارد نالباندیان ليحل محل فارتان أوسكانيان كوزير للخارجية.

٥ - حزيران/يونيه ٢٠٠٨: اجتماع سان بطرسبرغ

١١ - في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عقد اجتماع بين الرئيس الأرميني المنتخب حديثا، سيرج سركيسيان، ونظيره الأذربيجاني، إلهام علييف، في مدينة سان بطرسبرغ. وقيَّم الجانبان أول اجتماع بينهما بأنه إيجابي وبناء، وبأنه أتاح لهما الإلمام على نحو أفضل بالمعوقات التي يواجهها كل منهما. وطلب الرئيسان من وزيري خارجيتهما وممثلي البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك مواصلة المفاوضات في إطار المقترحات التي قدمتها هذه البلدان في مدريد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ورحب ممثلو البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك بالنهج البناء الذي أخذ به كلا الرئيسين.

١٢ - وبالاستفادة من الروح الإيجابية التي سادت اجتماع سان بطرسبرغ، سافر ممثلو البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك إلى المنطقة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وعقب مناقشات مطولة مع الرئيسين ومع وزيري الخارجية في باكو ويريفان، قاموا أيضا بزيارة إلى ستيباناكرت/خانكيندي.

١٣ - وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، واصل وزيرا خارجية أذربيجان وأرمينيا المفاوضات في موسكو، بمشاركة ممثلي البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك، والممثل الشخصي لرئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٦ - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨: دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك

١٤ - على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، اجتمع ممثلو البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ مع رئيس أرمينيا، ونظموا اجتماعا في ٢٦ أيلول/سبتمبر مع وزيري خارجية أذربيجان وأرمينيا. وكان هذا أول اجتماع يعقد بين وزيري الخارجية منذ اندلاع الأزمة في جورجيا في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

١٥ - وعكس هذان الاجتماعان الروح البناءة التي يتحلى بها الطرفان ورغبتهما في تنشيط عملية التفاوض. وناقش الجانبان إمكانية عقد اجتماع بين الرئيسين في أقرب وقت. ومع وضع ذلك في الاعتبار، أكد ممثلو البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك مجددا موقف حكومات بلدانهم ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو أنه لا يوجد حل عسكري لنزاع ناغورنو - كاراباخ.

٧ - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨: توقيع إعلان مشترك

١٦ - في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، استضاف رئيس الاتحاد الروسي اجتماعا بين رئيسي أذربيجان وأرمينيا في موسكو. وأكد الاجتماع الروح البناءة التي كانت قد سادت الاجتماع الذي عقد بين الزعيمين في سان بطرسبرغ في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

١٧ - وإثر المحادثات التي أجريت في موسكو، وقع الرئيسان إعلانا مشتركا أكدا فيه من جديد التزامهما بإيجاد حل سياسي لنزاع ناغورنو - كاراباخ ضمن إطار عملية مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهذا الإعلان هو أول وثيقة توقَّع على المستوى الرئاسي بين أذربيجان وأرمينيا منذ ١٤ عاما.

٨ - ملاحظات عامة

١٨ - تظل البلدان الوسيطة الثلاثة، بصفتها البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على استعداد لمساعدة الطرفين في مواصلة المفاوضات على أساس المبادئ الأساسية التي لا تزال مطروحة للمناقشة، ولتوضيح النقاط التي يرى الطرفان أنها تستلزم التوضيح أو يطلبان توضيحها، ولمساعدة الطرفين على إيجاد حل للخلافات المتبقية بينهما.

١٩ - وفي هذا السياق، من المتوقع أن تجري البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك محادثات مع القيادة السياسية في باكو ويريفان وستيباناكرت/خانكيندي في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٢٠ - واقترحت البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك عقد اجتماع بين وزراء خارجيتها ورئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على هامش اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة المقرر عقده في هلسنكي يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتعرب رئاسة المنظمة عن استعدادها للاضطلاع، بناء على طلب البلدان المتشاركة في رئاسة المجموعة، بدور الميسر في هذا الاجتماع أو غيره من الاجتماعات ذات الصلة في هلسنكي.

٢١ - وسيواصل الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السفير أندريه كاسبرزيك، رصد خط التماس والحدود بين أذربيجان وأرمينيا بانتظام. ورغم كثرة حوادث إطلاق النار من قِبل الجانبين، فإن الوضع على خطوط المواجهة هادئ ومستقر عموما.

٢٢ - وأخيرا، ستواصل فنلندا، التي تتولى حاليا منصب رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التشجيع على تسوية النزاعات الطويلة الأمد في منطقة المنظمة في الفترة المتبقية قبل عقد اجتماع المجلس الوزاري في هلسنكي. وقام وزير الخارجية الفنلندية، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بزيارة لأذربيجان وأرمينيا في شباط/فبراير ٢٠٠٨، وعقد طوال العام مشاورات منتظمة مع البلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك. وأجرى المبعوث الخاص للرئيس الحالي، السفير هيكي تالفيتي، عدة زيارات لمنطقة جنوب القوقاز خلال فترة الرئاسة الفنلندية للمنظمة.